

## غضب وخوف يلفان عاصمة تيغراي الغارقة في الحرب

الجنسي وبعضهن قدام تقارير مروعة عن اغتصاب جماعي من قبل جنود من إثيوبيا وإريتريا المجاورة. وفي كل أنحاء المدينة، في مقر الحكومة الإقليمية، تكافح إدارة شكلها أبي من أجل كسب جمهور تيغراي. وصرح رئيسها المؤقت مولو نيغا في تصريحات صحافية أنه يعلم أن سكان ماكليي لديهم "مشاعر مختلطة" بشأن وجوده في المكتب الذي كان يشغله زعماءهم السابقون. وأوضح "يريدون أن تكون هناك حكومة تتولى الحكم في المنطقة".

وتابع "من ناحية أخرى، بما أننا لم نتخبط، فلديهم أيضا بعض الشكوك. هذا طبيعي". وقال مولو إن "أولوياته تشمل إعادة الأمن وإصلاح البنية التحتية المتضررة وتمهيد الطريق لانتخابات غير مقرر بعد في تيغراي".

وفيما أشار إلى إحراز تقدم في مهمات مثل شغل مناصب موظفي الخدمة المدنية، فإن منتقديه يقولون إن تأمين الشرعية الشعبية سيكون شبه مستحيل.

وقال شسيغزاب كامسو من حزب تيغراي المعارض "المؤتمر الوطني لتيغراي العظيم" (بيتونا) إن سكان تيغراي يربطون بين مولو وشن حرب على مدينتين تحت غطاء حملة مناهضة لجهة تحرير شعب تيغراي.

وأضاف "من يقلق ليس الجبهة. من يتعرض للاغتصاب ليس الجبهة. من يعاقب بالجوع ليس الجبهة".

وقد يكون التحدي الأكبر لمولو هو تأكيد سيطرته على كل منطقة تيغراي. وتسيطر قوات خاصة من منطقة أمهرة المجاورة على مساحات شاسعة من الأراضي المنخفضة في الغرب والجنوب. في غضون ذلك، ينشط جنود إريتريون في معظم مناطق الشمال. وقد أكد عمال الإغاثة وبعض المسؤولين وجودهم رغم نفي أديس أبابا وأسمرا ذلك.

وأتهم جنود بارتكاب بعض المذابح الأكثر دموية في هذه الحرب، بما في ذلك قتل المئات من المدنيين في بلدة أكوم. وردا على سؤال حول ما إذا كان يجب على الإريتريين الرحيل قال مولو "بالطبع، هذا واضح جدا".

وفي مدرسة ثانوية قرب النصب، تنام عائلات نازحة من غرب تيغراي على فراش تم التبرع به.

وأشار ميزان كاسا وهو مهندس من حميرا في تصريحات صحافية إلى أن وجود قوات أجنبية في تيغراي "يثير غضبي".

وعبر العديد من النازحين عن خوفهم من هذه القوات في شرح سبب اعترافهم بالبقاء في ماكليي، على الأقل في الوقت الحالي.

وقالت ترهاس بيبرا، وهي أيضا من حميرا تعيش في المدرسة مع زوجها وأطفالها الثلاثة "على الأقل نحن هنا بين شعبنا الذي يدعمنا".



الجنز يخيم على تيغراي

● ماكليي (إثيوبيا) - كان "نصب شهداء تيغراي" رمزاً للقوة العسكرية للحزب الحاكم في الإقليم الإثيوبي لما يقرب من عقدين، أما اليوم فقد أصبح يجسد سقوط حزب جبهة تحرير شعب تيغراي بعدما أطلق رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد هجوما عسكريا للإطاحة به.

ويقع هذا النصب في العاصمة الإقليمية ماكليي ويحوي أسلحة ومخاطبات لمعارك من الأيام الأولى للحزب عندما كان حركة تمرد مسلحة، إضافة إلى صور لرجال ونساء فقدوا حياتهم خلال فترة صعوده إلى السلطة. ومع رحيل المقاتلين المواليين لجهة تحرير شعب تيغراي، سيطرت القوات الفيدرالية التي تحمل أسلحة الكلاشنكوف على الموقع، وهي تقوم فيه بدوريات بالشاحنات العسكرية فيما يشاهد سكان ماكليي باشمئزاز.

وقال دانيال غيرماي وهو سائق عربية توك توك لوسائل إعلامية فيما كان يحتسي الشاي في مقهى في الجهة المقابلة من الشارع "هذا فخرا وتاريخنا"، مضيفا "أكره هؤلاء الجنود لدرجة أنني لا أريد أن أرى وجوههم".

وهذا مجرد مثال على تحول ماكليي، قاعدة جبهة تحرير شعب تيغراي القوي، بسبب الصراع الذي مازالت تبعاته قائمة في شمال إثيوبيا.

وأصبحت العديد من مدارس المدينة مخيمات للنازحين، وتقع أروقها بالأطفال الذين تجري معالجتهم من إصابتهم بالربص والشظايا، وبعضهم فقد أطرافه.

وتعشى النساء في الشوارع مرتديات ملابس سوداء مع ورود أخبار مقتل أقاربهم من المناطق الريفية التي ما زال يعجز الوصول إليها.

ويشعر سكان ماكليي بالقلق من أن ديارهم قد لا تستعيد سرهما مطلقا. وقال الدكتور كبروم غيريسيلاسي من مستشفى "أيدر ريفيرل هوسبيتل" بأن "هذه المدينة كانت سريعة النمو.

كانت مدينة نابضة بالحياة"، وأضاف "الآن، كما ترون، يلفها غطاء من الحزن". وأعلن أبسي الحائز جائزة نوبل للسلام عام 2019، عن عمليات عسكرية ضد جبهة تحرير شعب تيغراي في نوفمبر قائلا إن هذه الخطوة جاءت ردا على الهجمات التي نفذتها الجبهة على معسكرات الجيش الفيدرالي في ماكليي وأماكن أخرى.

وجاءت هذه الخطوة بعد سنوات من التوتر المتصاعد بين أبي وجبهة تحرير شعب تيغراي التي اتهم رئيس الوزراء بتهميشها منذ تعيينه في العام 2018.

وسيطرت القوات الفيدرالية على المدينة بعد ثلاثة أسابيع، وقتل حوالي 26 مدنيا بسبب تساقط القذائف على شوارع المدينة، وفقا لبيانات بايبر ريفيرلي. لكن، كانت تلك بداية يؤس ماكليي.

ومنذ ذلك الحين، ازداد بشكل مطرد عدد جرحى الحرب في تيغراي التي تضررت بشدة جراء القتال، من بينهم أيتام ليس لديهم مكان يذهبون إليه بعد شفائهم.

وقال أبي للمشرعين إن أي مدني لم يقتل عندما دخلت القوات الفيدرالية مدن تيغراي وبلداتها، لكن الناجين من هجمات القصف يقولون إن هذا غير صحيح.

ومن بين المرضى في المستشفى ما يقرب من 120 ناجية من العنف

## ضغوط دولية على الحركات المسلحة الرافضة لتوقيع اتفاق السلام في السودان

تلويح مجلس الأمن بفرض عقوبات  
يمس من هيبة السلطة المترددة في استكمال مسار التسوية



### السلام أولاً

وأعلن مني أركو مناوي، قائد حركة تحرير السودان وصول قواته بكامل عتادها الحربي إلى العاصمة الخرطوم قبيل بدء تنفيذ الترتيبات الأمنية، واعتبر أن وجودها في العاصمة يأتي بالتنسيق مع الجيش السوداني.

وقال القيادي بالجبهة الثورية، المرضي أبو القاسم، إن عودة قوات مناوي سببته وصول قوات حركة العدل والمساواة، وهناك توافق بين قادة الحركات الموقعة على الاتفاق على أن تكون جميع القوات موجودة بالداخل، بما يعطي فرصة لإنزال ملف الترتيبات الأمنية على الأرض ولتشجيع باقي الحركات على الانخراط في سلام شامل.

وتوقع في تصريح خاص لـ "العرب"، أن تنعكس التبدلات الحالية إيجابا على مجمل الأوضاع وسوف تشهد انسحاب كافة القوات التابعة للحركات المسلحة، ويسهم التزام قادتها في تهدئة الأوضاع الإقليمية في دول جوار السودان، ويقلل من حجم التدخلات السلبية التي كانت لها تأثيرات سلبية على الأوضاع في دارفور.

وأشار إلى أن قرارات مجلس الأمن الأخيرة إيجابية وتدعم إقرار السلام، وبات لدى الحركات المسلحة يقينا بأن هناك رغبة من قبل المجتمع الدولي لإنهاء النزاع في الهامش، ما يعني الحصول على مردودات جيدة حيال انخراط حركتي الحلو ونور في المباحثات، حتى وإن كانت هناك اختلافات في وجهات النظر فإن طاولة المفاوضات ستكون شاهدا على تقديم تنازلات من قبل الطرفين.

وتدفع الضغوط الأخيرة الحكومة للإسراع بتنفيذ بند الترتيبات الأمنية الذي يواجه صعوبات من جهة تشكيل قوى مشتركة بين قوات الجيش والحركات للمشاركة في تأمين ولايات إقليم دارفور، وقد يكون تلويح مجلس الأمن بفرض عقوبات جرس إنذار للجميع بضرورة التخلي عن البطة الحالي.

وتعاني الحكومة مشكلات مالية تعرق تنفيذ بعض بنود اتفاق جوبا في ظل أوضاع اقتصادية صعبة من دون أن تتمكن من توفير ميزانية تنفيذ السلام وتتختر وصول الدعم المقدم إليها من قوى إقليمية تعهدت بالمساعدة في توفير مبلغ 500 مليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات لتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق سلام جوبا.

وتواجه مشكلات اجتماعية، تتمثل في عدم وجود نقاط التقاء بين الحركات المسلحة وأصحاب المصلحة في الهامش ما كان سببا في تجميد مسار شرق السودان الذي ينتظر عقد المؤتمر التشاوري في الأسبوع الثاني من مارس المقبل لمناقشة قضاياهم بهدف إحداث التوافق بين كافة القوى السياسية.

الحركات غير الموقعة للسير قدما في عملية السلام والتوصل لاتفاق شامل ونهائي، وتصاحبه ضغوط غير معلنة على الحكومة للقيام بالأمر ذاته عبر تقديم ما يمكنها من تنازلات بغية تحقيق السلام المستدام، لأن تعثر المفاوضات يتحملها الطرفان المتفاوضان.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن تلويح مجلس الأمن بفرض عقوبات عن الأطراف المعرقة للسلام يُنهى الجمود الذي يعترض المفاوضات، ومن المتوقع أن تنطلق المحادثات مجددا في أقرب وقت، وبالضرورة ستحدث اختراقات وتقدم في عملية التفاوض، بعد أن أوضحت هناك تدخلات دولية مباشرة.

ويذهب مراقبون للتأكيد على أن هناك تحولات إقليمية دفعت مجلس الأمن للتدخل على خط السلام في السودان، على رأسها الانخراط الأمريكي بعد شطب اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب وإقرار قانون النحول الديمقراطي في البلاد.

ويؤكد هؤلاء على أن الولايات المتحدة عبرت في مواقف عديدة عن حرصها على مصالحها في السودان، آخرها وصول سفينة عسكرية أميركية إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، في خطوة هي الأولى منذ عقود، إلى جانب دخول قوى إقليمية متنافسة على الاستفادة من وجود حكومة جديدة منفتحة على الجميع، وتحقيق تلك المصالح لن يكون ممكنا طالما أنه لن يكون هناك سلام شامل ودائم.

وطالبت التهديدات التي وجهها مجلس الأمن الحركات الموقعة على سلام جوبا أيضا، وطالبها بسحب قواتها من الدول الأجنبية بالكامل، وشدد على إمكانية بتوقيع عقوبات عليها حال لم تلتزم بالسلام، في إشارة لعناصر حركتي جيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي والعدل والمساواة، حيث تشير معلومات بوجود قوات لهما في كل من ليبيا وتشاد.

ويرتبط رجوع هذه القوات إلى السودان بإجراء تسويات إقليمية للضحايا في مناطق النزاعات، والأمر يتعلق بتوازنات مختلفة، ولحاوٍ عديدة، من ضمنها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهو ما يُصعب من إمكانية عودتها في الوقت الراهن وإن كان ذلك سيحدث لا محالة سواء كان هذا قرار مجلس الأمن أم لا يكن.

هدد مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق السلام وعلى التوقيع عليه، وحث الجماعات الدارفورية الرئيسية غير الموقعة على الانخراط في محادثات سلام مع الحكومة في أقرب وقت ممكن. ويؤكد المتابعون أن تلويح مجلس الأمن بفرض عقوبات على الأطراف المعرقة من شأنه أن يُنهى الجمود الذي يعترض مفاوضات السلام ويسرع في استكمالها.

● الخرطوم - شكّل تلويح مجلس الأمن الدولي أخيرا بفرض عقوبات على الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق السلام في السودان ضغطا مباشرا على كل من الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور، وهما اللتان لم توقعان على اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية، مطلع أكتوبر الماضي.

ويطال الضغط أيضا، بصورة غير مباشرة، السلطة الانتقالية التي مازالت مترددة في بدء الجولة الثانية من المباحثات، وترفض إقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة، وهو أهم شروط حركة الحلو، ما كان سببا في توقف المفاوضات، مع أن وفد الحركة المفاوضات يتواجد في جوبا منذ فترة، كاحد أنواع إيجاب حُسن نواياه للوصول إلى سلام.

وهدد مجلس الأمن الدولي، الخميس، بفرض عقوبات على الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق السلام، وحث الجماعات الدارفورية الرئيسية غير الموقعة على الانخراط في محادثات سلام مع الحكومة في أقرب وقت ممكن.

وقد تجد نفسها مجبورة على إنزال اتفاق جوبا للسلام على الأرض والذي يواجه تعقيدات أمنية وسياسية واجتماعية في الهامش ولن يكون بالسهولة المضي قدما في تنفيذ بنوده، طالما أنها لم توقع اتفاقات مماثلة مع باقي الحركات.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، محمد أحمد شقيلة، إن "قرار مجلس الأمن لا يخرج عن كونه أداة ضغط على



وأوضحت حركة الحلو أن المفاوضات مع الحكومة لم تركز أي تقدم واعتبرت أنها تلتزم باتفاق المبادئ الذي وقعت عليه مع السلطة الانتقالية في ديسمبر من العام 2019، ونص على أنه "في غياب مبادئ العلمانية، يكون لمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان حق تقرير المصير في استفتاء شعبي".

ويؤكد المتابعون أن تلويح مجلس الأمن بفرض عقوبات على الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق السلام، وحث الجماعات الدارفورية الرئيسية غير الموقعة على الانخراط في محادثات سلام مع الحكومة في أقرب وقت ممكن.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، محمد أحمد شقيلة، إن "قرار مجلس الأمن لا يخرج عن كونه أداة ضغط على

وأوضحت لجنة مجلس الأمن الخاصة بالسودان أنه في حال لم تتمثل الحركات الممانعة للسلام وظلت تشكل عقبة أمام السلام، فستنظر اللجنة في إدراجها كطرفين وكيانات تحت طائلة العقوبات عملا بالقرار 1591، لعام 2005.

واستبقت الخرطوم الضغوط الدولية بتأكيد أنها لن تستكمل السلام يأتي على رأس أولويات الحكومة الجديدة، ومن المقرر أن تعلن عن برنامجها المتوافق عليه بشكل نهائي قريبا بعد اجتماعات مغلقة عقدها رئيس الوزراء عبدالله حمدوك مع أعضاء حكومته على مدار ثلاثة أيام الماضية.

● الضغوط الأخيرة تدفع الحكومة السودانية للإسراع بتنفيذ بند الترتيبات الأمنية الذي يواجه صعوبات من جهة تشكيل قوى مشتركة